



القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحماية الطفولة: ازدواجية معايير التطبيق (الطفولة الفلسطينية نموذجاً)

ورقة عمل بحثية مقدمة إلى مؤتمر:

“Nurturing Early Years Education and Care in Palestine”

25/11/2024

إعداد:

ماهر الريشة



Funded by the
Erasmus+ Programme
of the European Union



- موضوع اليوم العالمي للطفل لعام 2024 كما اقترحتة "اليونيسيف" هو (الاستماع إلى المستقبل)، لتشجيع العالم على الإصغاء بنشاط إلى آمال الأطفال وأحلامهم ورؤاهم للمستقبل، وتعزيز حقهم في المشاركة، وتمكينهم من التعبير عن آرائهم حول العالم الذي يريدون العيش فيه، وتقع على عاتق الجميع مسؤولية الاستماع إلى رؤاهم ودعمها.
- أسئلة لا بدّ منها:
- هل اليونيسف فعلا لكل طفل أيا كانت جنسيته؟
- هل شعارها لهذا العام والأعوام السابقة، ينطبق على الطفل الفلسطيني؟



**تؤكد الورقة البحثية أنها ليست ورقة سياسية، ولا ترغب -
مُكرهةً - أن تكون كذلك!**

• الحديث عن الطفولة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في مؤتمر علمي وعالمي كهذا، هو اختبارٌ قاس لقدرتنا على توصيفهما وتعريفهما بالشكل الذي هو عليه منذ عشرات السنين، مقارنةً بما يجب أن يكون حسبما نصّت به الشرائع السماوية والأرضية، والقوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وكلّ مَنْ يؤمن أنّ الطفل والطفولة لهما من القداسة والظُّهر والنقاء ما يستحقّانه، بغضّ النظر عن الجنسية، أو اللون أو العرق أو الديانة أو الجغرافيا.



من هو الطفل الفلسطيني؟

هو طفل لديه تجربة حياة مختلفة عن باقي أطفال العالم، فهو يولدُ كبيراً بسبب صدمة واقعه وما يمرّ به من تجارب قاسية، ولا يعيش طفولته التي يجب أن يعيشها، وينتقل من لحظة الولادة إلى سنّ البلوغ القانوني مباشرة، دون المرور بمراحل الطفولة المختلفة، ولا يعيش خصائصها ولا مواصفاتها، وتمرّ سنواتها عليه مرور الكرام، فيصبح أبا فجأة أو أخا كبيرا أو وليّ أمر لعائلته التي فقدت مُعيّلها، ويترك مدرسته مُجبراً أو تتركه هي، ليعمل في أيّ مجال قد يوفر له ولأسرته بعض المال في ظروف وبيئة قاسية وغير إنسانية.

. لُغتهُ أكبر من عمره، وحديثه لا يعكس طفولته، وتعاير وجهه مليئة بأحاسيس متناقضة، ويظلّ يسأل باستمرار عن هويته الحقيقية كطفل يحلم أن يعيش بعالمٍ يستحقّه. إنه **استثناء** بكل شيء، ولأنه كذلك، فقد "**استثنته**" القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي وُجِدَت لتحميه وأمثاله في كل الأوقات، وخاصة في أوقات الحروب والصراعات.



ما هي القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بحماية الطفولة، وعلى ماذا تنصّ؟

- لقد بدأ اهتمام المجتمع الدولي بحقوق الطفل اثر الحرب العالمية الأولى، وذلك عندما تبنت عصبة الأمم ما أطلق عليه اسم "إعلان جنيف"، و توالى بعده موثيق تهتم بشؤون الطفل و تدافع عن حقوقه و حرياته، لكنها كانت جميعها تفتقر إلى صفة الإلزام، إلى أن صدرت اتفاقية حقوق الطفل سنة 1989 عن الأمم المتحدة، والتي وقعت عليها (197) دولة حتى نهاية سنة 2022، بمن فيها دولة الاحتلال والولايات المتحدة الأمريكية، ولكن قبل هذه الاتفاقية، كانت هناك موثيق ومعاهدات وإعلانات تتعلق بجميعها بحقوق الطفل ومنها: إعلان جنيف لحقوق الطفل لسنة 1924، إعلان حقوق الطفل الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 1959، الاتفاقية الأوروبية لممارسة حقوق الطفل لسنة 1996، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2006 والتي تتضمن حماية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة.



• إنَّ هذه القوانين والاتفاقيات والإعلانات جميعها ومثيلاتها، تُلزم الدول الموقعة عليها أن **تحمي الأطفال المدنيين**، وأن تسهّل وصول المساعدات الإنسانية لهم في مناطق النزاع، بما في ذلك الغذاء والماء والمأوى والرعاية الطبية والتعليم، وأن تُعيد تأهيل الأطفال المتأثرين بالنزاعات نفسياً واجتماعياً، وأن تعمل على تعزيز التعليم أثناء النزاع، وحماية المدارس من الهجمات، وأن تضمن لَمّ شمل الأطفال بعائلاتهم، واتخاذ تدابير إضافية لحماية الأطفال اللاجئين والنازحين وذوي الإعاقة، الذين هم أكثر عرضة للاستغلال أو الأذى أثناء النزاعات، وتؤكد - أخيراً - على ضرورة محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب ضد الأطفال وتقديمهم للمحاكمة.



• إلا أنّ الإحصائيات والبيانات والأرقام عن حرب الإبادة تؤكّد عكس ذلك، وأنّ دولة الاحتلال تعمّدت قتل وتعذيب وتشريد وأسر الأطفال الفلسطينيين، ووقفت دولاً أخرى كثيرة ومنظمات حماية الطفولة موقفَ المتفرج، وعجزت (أو ادّعت العجز) عن فعل أي شيء لوقف ذلك، واكتفت بالإدانة والشجب والاستنكار والإعراب عن القلق، وهي كلها أصبحت شعارات مستهلكة وجوفاء، وتثير السخرية والغضب والقهر.

فيما يلي، بعضٌ من هذه الأرقام التي تثبت أنّها حربٌ لا تستثني البشر بكل أعمارهم وفئاتهم وخاصة الأطفال، علما بأنها أرقام غير نهائية وتزداد يوميا!

تدهور الوضع بشكل مأساوي منذ الثامن من أكتوبر 2023، وازداد سوءا بعد مرور سنة على الحرب، مما أدى إلى:

استشهاد 16,891 طفلا، و11,458 امرأة،

و 986 من العاملين/ات في مجال الرعاية الصحية، كما أدى هذا الاعتداء إلى تعطيل خدمات الرعاية الصحية الروتينية. وتشير التقديرات إلى أن **أكثر من 16 ألف طفل لم يتمكنوا من الحصول على التطعيمات الروتينية،** الأمر الذي أدى ذلك إلى انتشار عدد من الأمراض الوبائية لعل أبرزها مرض التهاب الكبد الوبائي، مما يؤكد على المستقبل المقلق للصحة في قطاع غزة، والحاجة الملحة للتدخل الإنساني والتحول المستدامة لمعالجة الأزمة الصحية.



- وفقاً لبيانات أولية من الأمم المتحدة، فإنّ:
- **10%** من أطفال غزة دون الخامسة يعانون من سوء تغذية حادّ.
- أكثر من **3500** طفل معرضون لخطر الموت في القطاع، بسبب سياسات التجويع الإسرائيلية ونقص الغذاء والأدوية، حسب المكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة.
- 36 طفلاً استشهدوا نتيجة المجاعة وسوء التغذية.
- تمّ تسجيل أول إصابة مؤكدة **بشلل الأطفال** بمدينة دير البلح لطفل يبلغ 10 أشهر، ولم يتلقَ أيّ جرعة تحصين من المرض بسبب الحرب، ويزداد الخوف من ظهور مرض الكوليرا بسبب نقص المياه أو تلوثها.
- حذرت الأمم المتحدة من أنّ "قطاع غزة، تحول إلى مكان الموت الأخطر للطفل في العالم"، حيث يُقتلُ أو يُجرَحُ طفل كل عشر دقائق؛ بسبب القصف الإسرائيلي المُستمر.



تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى أنّ ما لا يقل عن 17 ألف طفل في قطاع غزة غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم، مما جعلها تقوم بتوزيع (أساور تعريفية) على الأطفال من عمر ستّ سنوات فما دون، والذين قد يجدون صعوبة في قول أو تذكر الأسماء أو الأرقام، نتيجة الظروف السيئة التي يعيشونها، وهذا أيضا ما جعل السيد (جيمس إدر) المتحدث باسم اليونيسف أن يصرح بأن " قتل الأطفال في غزة والدمار في القطاع لن يجلبا السلام للأطفال أو المنطقة، موضّحا أن التأثير غير المتناسب الذي تحدثه هذه الحرب على الصبيان والفتيات يؤكد الاعتقاد السائد بأن الحرب في غزة هي حرب على الأطفال". ، التي ما زالت مستمرة أمام أعين العالم المتفرّج ببلادٍ غير مسبوقه وفي بثّ حيّ، ولكنّها تقتل كلّ حيّ!

أمّا على صعيد التعليم بجميع مستوياته ومكوّناته، فقد أدّت الحرب حتى شهر 7/2024 إلى ما يلي:

• التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان الممنوحة للجميع بموجب المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. في قطاع غزة، تعالت أصوات القنابل على صوت الإنسانية وصوت الحياة الطبيعية وصوت التعليم، دمرت المدارس والجامعات وقصفت مدارس كانت مراكز للإيواء، واختفى التعليم الذي يشكل علامة فارقة لسكان القطاع من المشهد، وأصبح الطلاب محاصرين في عالم الحرب والمعاناة والدمار.

• وفقا لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية، وحتى نهاية أيلول 2024، فإنّ:

• **122** مدرسة وجامعة دمرت كليا.

• **334** مدرسة وجامعة دمرت بشكل جزئي.

• كان الوصول إلى التعليم **غير متاح لطلاب رياض الأطفال والمدارس الثانوية** في غزة لمدة عام دراسي كامل تقريباً.

• قبل الحرب، خدمت هذه المدارس أكثر من **606 آلاف طالب و22 ألف معلم** خلال العام الدراسي 2023-2024.



• ولقد عانت **مؤسسات التعليم العالي** من مصير مماثل، إذ:

• تم تدمير **31 مبنى** جامعي بالكامل.

• **دُمر 55 مبنى** جامعي جزئيا، مما أدى إلى عدم تمكن 88 ألف طالب و5 آلاف أستاذ من الالتحاق بجامعاتهم والوصول إليها.

• أودى هذا العدوان بحياة أكثر من **10,449** طالبا/ة في المدارس.

• وأكثر من **613** طالبا جامعيًا،

• و**419** مدرسا وموظفا مدرسيا،

• و**111** موظفا/ة ومحاضرا/ة جامعي/ة،

• وأصيب **16,250** طالب/ة مدرسة و**1,389** طالبا/ة جامعي/ة.

• أدى الدمار الواسع النطاق للمساكن والمرافق التعليمية والبنية التحتية إلى تضرر أكثر من **40%** من المرافق التعليمية، مما ترك **625,000** طالبا وطالبة بدون إمكانية الوصول إلى التعليم.



- خسائر قطاع التعليم التابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين:
- (76) مبنى تعليميا تابعا للأونروا تمّ تدميره كلياً،
- (42) أضرار بليغة،
- (34) أضرار متوسطة،
- (12) أضرار طفيفة، أي ما يقارب (76%) من مجمل مباني الوكالة التعليمية.
- وفي هذا السياق، صرّحت السيدة (جوليت توما) مديرة الإعلام والتواصل في «الأونروا»، في منشور عبر منصة «إكس»، أنّ 600 ألف طفل في غزة لم يتمكنوا من الذهاب إلى المدارس منذ بدء الحرب، التي إذا استمرت، فسوف تواجه خطر فقدان جيل كامل من الأطفال



الآثار السلبية المرحلية والمستقبلية على الطفولة الفلسطينية نتيجة

الحرب:

يؤدي تعرّض الأطفال في الحروب لتجارب الخسارة والدمار، إلى آثار طويلة الأمد على سلامتهم الجسدية والنفسية، وتؤثر الأحداث المؤلمة المرتبطة بالنزاع من فقدان العائلة والأصدقاء، وتحوّل المدارس والمستشفيات إلى أنقاض، والحرمان من الغذاء والدواء والمساعدات الحيوية، وانتزاعهم من حياتهم أثناء فرارهم من القتال والخوف من الموت في أي لحظة، على السلامة النفسية والعاطفية والعقلية للأطفال بطرق مختلفة، ويكون لها عواقب طويلة الأمد إذا تُركت من دون علاج أو تدخل سريع ومباشر.





لقد فقدَ آلافٌ من الأطفال الذين يعيشون في غزة منازلهم بسبب القصف، ونزحوا من أحيائهم، واضطروا إلى ترك أصدقائهم وعائلاتهم، ويمكن أن تؤدي مثل هذه الخسارة والاضطراب إلى ارتفاع معدلات الاكتئاب والقلق لديهم، وتتجسّد حالة القلق في التبول في الفراش، وصعوبة النوم، والكوابيس، وتوتر العلاقات مع أحبائهم، كما تتجلّى مستويات التوتر المرتفعة لدى الأطفال في أعراض جسدية مثل آلام في الرأس والصدر، وصعوبة في التنفس، وفي بعض الحالات فقدان مؤقت للحركة في أطرافهم.





• ويمكن أن يواجه العديد منهم صعوبة في التحدث أو يبدوون في التلعثم، وقد يعاني بعضهم من فقدان الذاكرة الجزئي، مما أثر على المرونة النفسية - Resilience التي عادة ما يتميزون بها بحكم تعرضهم المتواصل لمثل هذه الظروف، عدا عن أن اضطرابات الكرب الحاد وكرب ما بعد الصدمة - PTSD المرتبطين بالحروب، قد تتحول عند بعض الأطفال إلى اضطرابات أسوأ إذا لم تُعالج بالسرعة الممكنة، ولا يتسع المقام هنا لشرح أكثر تفصيلاً، فالأرقام السابقة تُغني عن كل شرح!

هل فقد الإنسانُ الفلسطينيّ - كنتيجة لما يجري - الثقةَ بالمجتمع الدولي وقوانينه واتفاقياته التي تتعلق بحقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق الأطفال بشكل خاص؟ ومن المسؤول عن ذلك؟

• تكشف الحرب الحالية على غزة والضفة الغربية، عن حالة غير مسبوقة فيما يتعلّق بوضع حقوق الإنسان، ولا تكفي العبارات القانونية التقليدية مثل "المساس" أو "الانتهاك" لوصف درجة الاعتداء عليها، فلقد وصل هذا "المساس" إلى درجة **الإهدار الكامل للحقوق الإنسانية**، ممّا دفع مدير مكتب مفوض حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (كريغ مخيير) إلى الاستقالة من منصبه في سابقة كشفت زيف الخطاب الغربي عن حقوق الإنسان، وعرّت منظومته القانونية ذات المعايير المزدوجة.



لقد أظهرت هذه الحربُ أن موضوع حقوق الإنسان كان عبارة عن دعاية غربية فارغة من أي محتوى حقوقي، وشعارات جوفاء باهتة، وأصبح الحديث عنه في عالمنا العربي والمجتمع الفلسطيني مادة للفكاهة السوداء والتندر ، بسبب السياسة الغربية الداعمة لجرائم الإبادة في فلسطين، وفي نفس الوقت "الداعية" لاحترام حقوق الإنسان، خاصة وأنها تساوي بين الضحية والجلاد، وأحيانا كثيرة تبرّر للجلاد أفعاله، مما أفقد الثقة عند الغالبية منهم بهذه القوانين والاتفاقيات والمعاهدات، وجعلهم يرون فيها مواد نظرية زائفة لا تنطبق على الحالة الفلسطينية بشكل مقصود، وتزرع عنها إنسانيتها ولا تعترف بها، بل تعتبر أطفالها مجرد أرقام عابرة.

ما الذي يمكن عمله لحماية الطفولة الفلسطينية؟

- يحتاج الأطفال في ظل هذه الأوضاع والظروف النفسية المركبة للمزيد من الرعاية والاهتمام النفسي الاجتماعي، من خلال فرق وطواقم نفسية متخصصة، تبدأ بالإسعاف النفسي الأولي، ثم الخدمات النفسية الاجتماعية العامة وغير المتخصصة، وتقديم التثقيف النفسي اللازم، وأخيرا وليس آخرا، الخدمات والإرشاد والعلاج النفسي الاجتماعي التخصصي. وهناك العديد من التقنيات والمدارس العلاجية المفيدة مع هذه الفئات من الأطفال الذين عايشوا خبرات مؤلمة كالتدخل المعرفي السلوكي والعلاج الجدلي السلوكي، السايكودراما، اللعب، الرسم، العلاج الروائي، وغيرها.
- ومن الضروري أن تُقدم هذه الخدمات للأطفال حاليا ولاحقا وبشكل جمعي، كون الصدمة التي يمرون بها هي صدمة جمعية يعاني منها المجتمع بأسره.

WTDN

WHAT TO DO NOW



- إنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل تكفي هذه التدخلات وغيرها في إزالة أو التخفيف من الآثار السلبية الكارثية التي سببته الحربُ للأطفال؟ هل المنظمات الدولية التي تهتم بالأطفال وحمائتهم ستفعل ما يجب عليها فعلة؟ **هل علوم النفس والاجتماع والصحة النفسية وغيرها من العلوم ذات الصلة والتي تعلّمناها وعلمناها، ما زالت صالحة لأطفالنا في هذه الحرب المسعورة؟ أم يحتاجون لعلم جديد خاصّ بهم وبما مرّوا ويمرون به؟** إنَّ الجميع مدعوّ للتدخل فوراً ودون إبطاء، ولعلّ لدى هذا المؤتمر الهامّ وجميع المشاركين/ات الأفاضل، بعضَ التوصيات والاقترحات العملية التي من شأنها أن تعيد البسمة للطفل الفلسطيني، والإنسانية لطفولته، والعدالة لحقوقه المسلوبة.
- إنَّها أقلّ ما يمكن تقديمه في ظلّ حالة من العبث والاستهتار الدولي بكل القوانين "الإنسانية" التي صاغتها تقس الدول التي لم تحترمها، لأنّ الضحية فقط طفلٌ فلسطيني!



للطفولة الفلسطينية:
خذلكم العالم في لحظات أنتم أشدّ ما تحتاجون فيها إلى التعاطف
والدفاع عنكم!